

أفعال الله تعالى



أهداف الدرس

1. أن أتعرف أن أفعال الله تعالى معللة أم لا؛
2. أن أتبين الفرق بين الفعل الإلهي والكسب الإنساني؛
3. أن أتمثل أفعال الباري جل وعلا في حياتي وسلوكي.

تمهيد

الله تعالى خالق متصرف في خلقه كيف يشاء، فعال في ملكه ما يريد، قدرته شاملة لكل ممكن، وإرادته عامة في كل موجود، لا يُسأل عما يفعل، صنع العالم لا لغرض له فيه، وخلق الإنسان لا لمنفعة تعود عليه، وأمر بالطاعات لا لمصلحة له، ونهى عن المعاصي لا لمفسدة تلحقه، جعل للإنسان كسبا وجازاه عليه.

فهل أفعال الله تعالى معللة أم لا؟ وهل الإنسان مخير أم مسير في أفعاله؟

نص الانطلاق

1. يقول القاضي أبو بكر الباقلاني: «فإن قال قائلُ فهل تقولون إن صانع العالم صنعه بعد أن لم يصنعه لداعٍ دعاهُ إلى فعله، ومحرك حركه، وباعث بعثه، وغرض أزعجه، وخاطر اقتضى وجود الحوادث منه أم صنعه لا لشيء مما سألت عنه قيل: إنه تعالى صنع العالم لا لشيء مما سألت عنه فإن قيل: وما الدليل على ذلك؟ قيل: الدليل عليه أن الدواعي المزعجات والخواطر والأغراض إنما تكون وتجاوز على ذي الحاجة الذي يصح منه اجتلاب المنافع ودفع المضار، وذلك أمر لا يجوز إلا على من جازت عليه الآلام واللذات وميل الطبع والنفور، وكل ذلك دليل على حدث من وصف به وحاجته إليه، وهو مُنتَفٍ عن القديم تعالى، وكذلك الأسباب المزعجة المحركة الباعثة على الأفعال إنما تحرك الغافل وتنبه الجاهل وتخطر

للخائف والراجي الذي يخاف الاستضرارَ بترك الأفعال ويرجو بإيقاعها الصَّلاح والانتفاع ،
والله يتعالى عن ذلك...». [تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ، ص50]

2. يقول الإمام الشهرستاني: «الجبر: هو نفي الفعل حقيقةً عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى ، والجبرية أصناف؛ فالجبرية الخالصة: هي التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً ، والجبرية المتوسطة: هي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلاً ، فأما من أثبت للقدرة أثراً ما في الفعل وسمى ذلك كسباً فليس بجبري . والمعتزلة يسمون من لم يثبت للقدرة الحادثة أثراً في الإبداع والإحداث استقلالاً جبرياً ، ويلزمهم أن يسموا من قال من أصحابهم بأن المتوَلَّدات أفعال لا فاعل لها جبرياً إذ لم يثبتوا للقدرة الحادثة فيها أثراً». [الملل والنحل 1/35]

الفهم

الشرح:

- **الجبر:** نفي نسبة الفعل إلى العبد حقيقة .
- **المتوَلَّدات:** التولّد هو أن يوجد فعلٌ لفاعله فعلٌ آخر ، مثل: حَرَقِ النَّارِ ، وتبريدِ التَّلَجِ .
- أستخلص من النصين أن أفعال الله تعالى معللة أم لا؟ وأفعال العباد بين التخيير والتسير .

التحليل

قضية أفعال الله تعالى لها تعلّق بصفاته تعالى وبأسمائه؛ فأسماءه الحسنى هي ما دل على ذاته العلية مما سمى به نفسه عز وجل كالعليم والقدير والسميع والبصير... وصفاته العُلا هي ما وصف به نفسه من معاني الكمال والجمال والجلال القائمة بذاته كالعلم والقدرة والسمع والبصر... وأفعاله تعالى هي كل ما يصدر عن مشيئته وإرادته كالخلق والرزق والإحياء والإماتة... وهي من القضايا الكبرى في الفكر العقدي والفلسفة الإسلامية؛ فقد تكلم عنها علماء الكلام والحكماء- الفلاسفة الإلهيون- ، هل هي معللة أم لا؟ وهل للإنسان فعل أم لا؟ فأقيمت على القضيتين أدلة ، وأثيرت حولهما شبهات؛ فقال طوائف: خلق الله المخلوقات وأمر بالمأمورات لا لعلّة ولا باعث له سبحانه على الفعل والأمر ، بل فعل لمحض المشيئة والإرادة ، وقال آخرون أفعاله تعالى معللة برعاية الأصلح لعباده . وبسط ذلك في المسألتين الآتيتين:

المسألة الأولى: أفعال الله تعالى بين التعليل وعدمه

الله سبحانه خالق كل شيء، فعلاً لما يريد، إذا أراد شيئاً قال له كن فيكون؛ قال سبحانه: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر 62]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [الحج 18]، فقد صنع العالم وأتقن صنعه ﴿صَنَّ اللَّهُ إِلَیْهِ أَنْتَفَرُ كُلُّ شَيْءٍ﴾ [النمل 88] وخلق الإنسان وأحسن صورته ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَمَسَ مِنْكُمْ﴾ [غافر 64] تفضلاً منه وإحساناً، لا لغرض له في الفعل، ولا لباعث وداع دعاه إليه؛ يقول القاضي أبو بكر الباقلاني -رحمه الله-: «فإن قال قائل: فهل تقولون: إنَّ صانع العالم صنعه بعد أن لم يصنعه لداع دعاه إلى فعله، ومُحرِّك حرَّكه، وباعث بعثه، وغرض أزعجه، وخاطر اقتضى وجود الحوادث منه، أم صنعه لا شيء مما سألت عنه؟ قيل: إنَّه تعالى صنَّع العالم لا شيء مما سألت عنه». [تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ص 50]

فهو سبحانه كما قال أبو الحسن الأشعري -رحمه الله-: «... لا يُسأل في شيء من ذلك عمَّا يفعل، ولا لأفعاله علل؛ لأنَّه مالكٌ غيرُ مملوك، ولا مأمور ولا منهي» [رسالة إلى أهل الثغر، ص 241] فلا نفع يعود عليه في خير، ولا ضرر يلحقه في شر، ولا تتطرق إلى صنائعه وأفعاله لم؟ كما لا تتطرق لذاته وصفاته، يقول الإمام الشهرستاني -رحمه الله-: «مذهب أهل الحق أنَّ الله تعالى خلق العالم بما فيه من الجواهر والأعراض وأصناف الخلق والأنواع لا لعلَّة حاملة له على الفعل، سواء قُدِّرَت تلك العلَّة نافعة له أو غير نافعة؛ إذ ليس يقبلُ النفع والضرر، أو قُدِّرَت تلك العلَّة نافعة للخلق؛ إذ ليس يبعثه على الفعل باعث، فلا غرض له في أفعاله ولا حامل، بل علَّة كل شيء صنَّعه، ولا علَّة لصنعه... وقد قالت الفلاسفة: واجب الوجود لا يجوز أن يفعل فعلاً لعلَّة، لا ليُحمد ويتزين بالحمد والشكر، ولا لينتفع أو يدفع الضرر، ولا لأمر داع يدعو وحمله على الفعل» [نهاية الإقدام في علم الكلام، ص 390-391] وقال أيضاً: «واعلم أنَّه كما لا تتطرق لم إلى ذات الباري تعالى وصفاته لم تتطرق إلى صنائعه وأفعاله؛ حتَّى لا يلزم أن يُجاب لأنَّه كذا أو لكونه كذا، فلا يقال: لم وجد؟ ولم كان العالم؟ ولا يقال: لم أوجد للعالم؟ ولم خلق العباد؟ ولم كلف العقلاء؟ ولم أمر ونهى؟ ولم قَدَّر وقضى؟ ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾» [الأنبياء 23] [نهاية الإقدام، ص 397].

واستدل نفاة تعليل أفعال الباري عز وجل بما ذكره الإمام الباقلاني: «فإن قيل: وما الدليل على ذلك؟ قيل: الدليل عليه أنَّ الدواعي والمزعجات والخواطر والأغراض إنما تكون وتجوز على ذي الحاجة الذي يصحُّ منه اجتلابُ المنافع ودفعُ المضارِّ، وذلك أمرٌ لا يجوز إلَّا على من جازت عليه الآلام واللذات، وميلُ الطبع والنَّفور، وكلُّ ذلك دليلٌ على حَدَثٍ مَنْ وُصف به، وحاجته إليه، وهو مُنتَفٍ عن القديم تعالى» [تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ص 50] وفرق نفاة تعليل أفعال الباري سبحانه بين تعليل الأفعال وكونها لحكمة هي إرادة الباري ومشيئته، يقول زكريا

الأنصاري: «جرت سُنَّتُه تعالى أن يفعل الأشياء بحكم ومصالح، ولا يقال: إنها أغراض؛ لأن أفعاله تعالى لا تُعلَّل بالأغراض؛ إذ الغرض هو ما يمتنع الفعل بدونه، والله تعالى مُنزه عن امتناع شيء عليه، بل قادرٌ على كل شيء، وإذا فعل شيئاً لحكمة لا يمتنع عليه لغير تلك الحكمة أو لا لحكمة أصلاً، فانتفى التعليل بالأغراض». [فتح الإله الماجد بايضاح شرح العقائد، ص 426-427]

وعلت طائفة من علماء الكلام والفلاسفة المسلمين أفعال الباري عز وجل برعاية الأصلح لعباده فحجروا على الباري سبحانه وأوجبوا عليه فعل الحسن وترك القبيح، يقول الإمام الغزالي: «بل له أن يفعل ما يشاء، ويحكم بما يريد، خلافاً للمعتزلة؛ فإنهم حجروا على الله تعالى في أفعاله، وأوجبوا عليه رعاية الأصلح». [الاقتصاد في الاعتقاد، ص 99]

وخلاصة القول أن نفاة تعليل أفعال الله تعالى انطلقوا من التنزيه المطلق الواجب للذات وفساد قياس الغائب على الشاهد، أما الذين انتصروا لمسألة لتعليل الأفعال من المتكلمين والفلاسفة المسلمين تأثروا بما لاحظوه في الشاهد الذي لا يفعل إلا بعد التفكير في مآل فعله والباري سبحانه منزه عن ذلك فهو سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. [الشورى 11]

المسألة الثانية: أفعال العباد: بين خلق الله وكسب الإنسان

مسألة أفعال العباد من القضايا الكبرى في الفكر العقدي؛ فقد اختلف بشأنها علماء الكلام والفلاسفة المسلمون، بين قائل بأن الإنسان خالق لأفعاله مختار لها وقائل بأنه مجبر-مسير-عليها لا اختيار له فيها، وفريق متوسط بين الجبر المطلق والاختيار المطلق، وذلك هو الكسب «وهو أن الشيء وقع من المكتسب له بقوة محدثة» [اللمع للأشعري، ص 77]؛ أي أن الفعل المقدور مقارنٌ للقدرة الحادثة، وليس العبد محدثاً لأفعاله ولا موجداً لها، فيكون العبد فاعلاً عند القدرة لا بها، يقول الإمام الشهرستاني: «الجبر: هو نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى، والجبرية أصناف؛ فالجبرية الخالصة: هي التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً، والجبرية المتوسطة: هي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلاً، فأما من أثبت للقدرة أثراً ما في الفعل وسمى ذلك كسباً فليس بجبري». [الملل والنحل 35/1]

ونسبة خلق وإيجاد أفعال العباد لله تعالى والكسب للإنسان هو مذهب أبي الحسن الأشعري-رحمه الله- إذ يقول: «وندين الله عز وجل بأنه يعلم ما العباد عاملون وإلى ما هم صائرون وما كان وما يكون وما لا يكون أن لو كان كيف كان يكون» [الإبانة، ص 20]. وقد استدلل القائلون بأن الفاعل الحقيقي لكل شيء هو الله تعالى وأن للإنسان الكسب فقط بعدة أدلة من النقل والعقل؛ فمن النقل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُكْذَبُونَ﴾ [البقرة 281] وقوله تعالى:

﴿لَا يَكِلُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة/286].

ومن ذلك ما ذكره الإمام أبو الحسن الأشعري - رحمه الله - فقال: «يقال لأهل القدر أليس قول الله تعالى: ﴿يَكُلُّ شَيْءٌ عِلْمٌ﴾ يدل على أنه لا معلوم إلا والله به عالم؟ فإذا قالوا نعم، قيل لهم: ما أنكرتم أن يدل قوله تعالى: ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ على أنه لا مقدور إلا والله عليه قادر، وأن يدل قوله: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ على أنه لا محدث مفعول إلا والله محدث له فاعله وخالقه». [اللمع، ص 88] كما استدلوا من العقل بأنه «لو كان الإنسان هو الفاعل الحقيقي لأعماله لوجب أن تأتي طبق ما يقصد ويشتهي، فالكفر - مثلاً - يمتاز بالبطلان والفساد والتناقض، والكافر يريد أن يكون حقاً وحسناً، إلا أنه غير قادر على ذلك، كما أن المؤمن يريد للايمان أن يكون خالياً من الألم والتعب، لكن من غير جدوى، معتبراً هذه الحقيقة دالة على الأصل الإلهي الذي تعود إليه الأعمال جميعاً» [اللمع، ص 83]

التقويم

1. هل أفعال الله تعالى معللة أم لا؟ مع التعليل والاستدلال؛
2. أبين معنى الكسب في الفكر الأشعري، والفرق بينه وبين الجبر مع الاستدلال على ذلك.

الاستثمار

قال الإمام الغزالي: «إنه لو انكشف الغطاء لعرفت أن الإنسان في عين الاختيار مجبور، فهو إذن مجبور على الاختيار؛ فمثلاً أن فعل النار في الإحراق جبر محض، وفعل الله تعالى اختيار محض، وفعل الإنسان على منزلة بين المنزلتين، فإنه جبر على الاختيار، وقد طلب أهل الحق لهذا عبارة ثالثة. . فسموه كسباً، وليس مناقضاً للجبر ولا للاختيار، بل هو جامع بينهما عند من فهمه». [رسالة التوحيد، ص 81-84]

أتأمل النص، وأبرز من خلاله مذهب السادة الأشاعرة وفلسفتهم في تعليل أفعال الباري.

الإعداد القبلي

أبحث عن مفهوم الإنسان والنفس في الفلسفة الإسلامية.